

وقد حرصنا خلال المدة الفاصلة بين وضع هذا المشروع بالبرلمان، مروراً بتنظيم الانتخابات إلى أن تم تعيين الحكومة من طرف جلالة الملك حفظه الله، على أن تواصل كل المؤسسات والإدارات عملها بشكل عادي، وعلى أن يتم تنفيذ ميزانية الدولة بكل مكوناتها بما في ذلك ميزانية الاستثمار، بما يمكن من مواصلة تفعيل كل البرامج والأوراش بأحسن الظروف. وللإشارة، فإن تفقات الاستثمار للميزانية العامة حققت إنجاز نسبة قياسية لم يتم تسجيلها من قبل بلغت 75% نهاية سنة 2016، يعني في المعدل كنوصلو لذاك 60، 64. السنة الماضية حققنا أكثر من 75% من الإنجاز يعني الإصدار (Le taux d'émission).

كما يتم تنفيذ ميزانية سنة 2017 التي تم فتح اعتماداتها بمرسوم بوتيرة عادية بما في ذلك تفقات الاستثمار، سمعت في بعض التدخلات أمس وقبل أمس أن المرسومين يتعلقان فقط بميزانية التسيير، لا منذ بداية السنة المرسوم يتعلق أيضا بصرف ميزانية الاستثمار كما هي موضوعة في مشروع قانون المالية.

#### السيدات والسادة،

يستخدم مشروع قانون المالية لسنة 2017 الذي آثرنا عرضه على أنظاركم مباشرة بعد تصويتكم على البرنامج الحكومي، أهميته من كونه صلة وصل بين ما تحقق لبلادنا تحت القيادة النيرة لجلالة الملك حفظه الله، من إصلاحات سياسية ودستورية، ومن مكاسب على مستوى استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية، ومن إطلاق أوراش كبرى وهيكلية للبنات التحتية، وانكباب على معالجة مظاهر الخصاص الاجتماعي وتقليص الفوارق من جهة، وبين متطلبات تعميق هذه المكتسبات لربح رهانات المستقبل في سياق داخلي وخارجي حافل بالتقلبات، وحامل للعديد من الإكراهات والتحديات من جهة أخرى.

فما يشهده العالم من تغيرات سياسية واقتصادية متسارعة وغير متوقعة، خاصة في ظل استمرار التقلبات على مستوى الأسواق المالية الدولية وتحول بنية الاقتصاد الصيني والتحول التكنولوجي والرقمي، واستمرار الاضطرابات الجيوسياسية، وتصادم مخاطر الإرهاب، تضع بلادنا أمام إكراهات كبيرة تتطلب تسخير كل الإمكانيات وتعبئة كل المكونات من أجل رفع التحديات التنموية المتعددة والمتداخلة بما يمكن بلادنا من تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي الذي سيؤهلها للارتقاء إلى مرتبة عليا من التقدم بين الدول الصاعدة.

ولا نعتقد أن بإمكان أحد أن يجزم اليوم، أنه اهتدى بشكل نهائي ويقيني إلى النموذج الاقتصادي والتنموي الذي يجب على كل أسئلة الواقع ويستبق إشكاليات المستقبل، بل في عالم يتغير بسرعة فائقة، ومخاطر محدقة، وعولمة شاملة بدأت تظهر نزعات سياسية واقتصادية حائية تزيد من الشكوك حول الاختيارات الاقتصادية والنماذج الملائمة.

#### محضر الجلسة الرابعة والثمانين

التاريخ: الخميس 29 رجب 1438 (27 أبريل 2017).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: أربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال والدقيقة العاشرة.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة بين المجلسين للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول مشروع القانون المالي للسنة المالية 2017.

السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة البرلمانيين،

طبقا لمقتضيات الفصل 68 من الدستور، نخصص جلسة اليوم، جلسة مشتركة بين المجلسين، للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول مشروع القانون المالي للسنة المالية 2017، فالكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يشرفني أن أقف أمامكم اليوم لأعرض عليكم التوجهات الكبرى لمشروع قانون المالية لسنة 2017، وهو المشروع الذي تم إعداده في ظرفية خاصة تميزت بانتهاء الولاية الحكومية السابقة وتنظيم الانتخابات التشريعية وما تلاها من مشاورات، أملت في إطار ما يخوله الدستور والقانون التنظيمي لقانون المالية، اعتماد مرسومين يقضيان بفتح الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العمومية والقيام بالمهام المنوطة بها واستخلاص المداخل طبقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجارية، وذلك بعدما لم تتم المصادقة على هذا المشروع قبل متم سنة 2016.

وفي مقابل ذلك، حققت بلادنا خطوات مشهودة على طريق الاستيعاب والتوطين الفعلي للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، تؤثر إلى ذلك مشاريع الطاقات المتجددة الواعدة بتقليص تبعيتنا الطاقية الكهربائية إلى أقل من النصف في سنة 2030، وما النجاح الباهر لتنظيم الدورة 22 حول التغيرات المناخية "COP22" بمراكش إلا دليل على التزام بلادنا الواضح والذي لا رجعة فيه تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، بالانخراط في الانتقال الطاقى، ودعم التنمية المستدامة وحماية البيئة.

وقد رافقت هذه التحولات والمنجزات سياسة افتتاح ساهمت في تعزيز مكانة المغرب الدولية والاندماج التدريجي لاقتصاده في المحيط العالمي، وهو ما تعكسه الشركات المثمرة، سواء مع الدول العربية وخاصة مع مجلس دول مجلس التعاون الخليجي أو مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى اتفاقيات التبادل الحر مع عدد كبير من الدول، أكثر من 54 دولة في العالم وكذا شركات إستراتيجية مع مختلف الأقطاب كان آخرها تلك المبرمة مع كل من روسيا والصين إبان الزيارتين الملكيتين الأخيرتين لهذين البلدين.

وإلى جانب الدينامية الاقتصادية، حظي الجانب الاجتماعي باهتمام خاص من خلال إطلاق مجموعة من برامج فك العزلة ومحاربة الفقر والهشاشة بالعالم القروي والأحياء الهامشية، وبأبني في مقدمة هذه البرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ وبرنامج المساعدة الطبية للمحتاجين؛ والبرنامج الملكي لتقليص الفوارق المحلية والاجتماعية وبرامج السكن الاجتماعي ومحاربة دور الصفيح؛ ودعم تدرس الأطفال؛ ودعم الأرامل في وضعية هشّة من أجل مواصلة تدرس أطفالهن، فقد وصل إلى آخر مارس الشهر الماضي يعني عدد المستفيدات من هذا الدعم، دعم الأرامل أكثر من 66605 أرملة بهم 117.030 طفل وطفلة يتامى.

#### السيدات والسادة،

إننا اليوم أمام تحدي تحسين مكنتسبات نموذجنا التنموي وتشخيص التحديات الكبرى والملحة التي ما زالت تسائل هذا النموذج وقدرته على خلق الثروة وادماج مختلف الفئات والأجيال والجهات في الدورة التنموية، وذلك ما أكد عليه جلالة الملك حفظه الله في خطبه الملكية السامية الأخيرة، والتي تطرق من خلالها لجلالته لمجموعة من القضايا التي تسائل نموذجنا التنموي الذي بلغ مرحلة النضج، كاعتماد رأس لامادي كميّار أساسي في وضع السياسات العمومية وجعل صيانة وكرامة المواطن الهدف من كل الإصلاحات السياسية والاجتماعية والمبادرات التنموية وضرورة القيام بإصلاح جوهري لقطاع التعليم، إصلاح جوهري لقطاع التعليم، بما يعيد الاعتبار للمدرسة المغربية وجعلها تقوم بدورها التربوي والتنموي المطلوب، إضافة إلى أولوية التشغيل وتحسين الخدمات الصحية والنهوض بأوضاع الفئات الهشة وتقليص التفاوتات الاجتماعية والمحالية.

ولعل كل تشخيص يمر عبر مسارات متشعبة ومتعددة ومعقدة إلا أنني أفضل الاختصار على تناوله من خلال طرح مجموعة من الأسئلة: هل

ولعل الأزمة التي داهمت العالم قبل ما يقارب من 8 سنوات، ولا زال العالم يتأرجح ما بين ثقلها وبين التعافي منها، قد علمتنا دروسا ثمينة أولها أنه لا وجود لنموذج تنموي صالح لكل البلدان والدول وفي كل الظروف؛ وثانيها أن لا وجود لمشروع تنموي معزول عن المؤثرات العالمية؛ وثالثها استحالة بناء نموذج تنموي بمعزل عن اقتصاد المعرفة والذي بدوره لا يتحقق بدون الاستثمار في الإنسان.

لقد تمكنت بلادنا أيها السيدات والسادة، منذ نهاية القرن الماضي تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، من وضع أسس نموذج تنموي متفرد، يزاوج بين الإرادية والواقعية، نموذج برؤية واضحة يبني على ثلاثة أعمدة رئيسية متداخلة:

**أولاً،** ترسيخ المسار الديمقراطي والبناء المؤسساتي لبلادنا؛

**ثانياً،** وضع إستراتيجيات تنموية يتداخل فيها القطاعي بالبنى التحتية والمشاريع الهيكلية وتنوع الأنشطة وتطويرها وعصرتها وتأهيل المجالات والجهات؛

**ثالثاً،** بناء الإنسان من خلال تصور للتنمية البشرية والمستدامة في كنهها الاجتماعي بدعم الكفاءة والتأهيل والقدرة على المبادرة والإبداع وخلق الثروة جنباً إلى جنب مع ضمان الأمن الروحي والتفتح والانفتاح على العالم في تناغم مع مكونات الهوية الوطنية والشخصية المغربية الأصيلة، ذات الروافد المتعددة والآفاق الواسعة.

وعلى مدى هذه الفترة الزمنية القصيرة حقق المغرب تراكبات إيجابية كبرى لا يمكن قياس حجمها وأهميتها إلا إذا قورنت من منطلقاتها لتتذكر حجم الخصاص الذي كان يطبع البلاد في كافة المجالات، وكانت الأزمة العالمية بمثابة امتحان حقيقي لمدى مناعة اقتصادنا من جهة، ولقدرتنا على إبداع السياسات الكفيلة بامتصاص آثارها السلبية، فكانت إستراتيجية دعم الطلب الداخلي ضمن سياسة استثمارية عمومية إرادية أتت أكملها في الظروف الصعبة التي نعرفها جميعاً والتي خرجت منها بلادنا ونحن أكثر اقتناعاً أن ما راكناه طوال الفترة المذكورة قام بدور الحصن الحامي للبلاد على المستويات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

لكن أيضاً هناك استنتاجات لآثار هذه الأزمة، يسائل نموذجنا الاقتصادي الذي استنفد طاقاته من أجل تجديده وإغنائه، ليأخذ بعين الاعتبار هاته المتغيرات الدولية وحاجتنا الاجتماعية وإمكاناتنا وضرورة الحفاظ على استدامة مديونيتنا على الخصوص.

إن كل هذه المعطيات تؤثر إلى التحول النوعي الذي عرفه اقتصادنا الوطني على مستوى هيكلته، فالإستراتيجيات القطاعية والتوقع على سلاسل القيمة المضافة العالمية، إضافة إلى السياسة الإرادية لبلادنا في مجال الأوراش الكبرى للبنية التحتية من طرق سيارة وموانئ ومطارات وقطار فائق للسرعة وطاقات متجددة وتأهيل حضري كلها عناوين كبرى لهذا التحول.

صندوق النقد الدولي تتعلق بخط الوقاية والسيولة "LPL" مدة كل واحدة منها سنتان، الأولى في غشت 2012 بمبلغ 6,2 مليار دولار، والثانية في يوليوز 2014 بقيمة 5 مليار دولار، والثالثة في يوليوز 2016 بقيمة 3,5 مليار دولار، اتفاقية ساهمت في مواكبة مسار استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية ووفرت تأمينا لبلادنا ضد مخاطر ساهمت في دعم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها بلادنا طيلة السنوات الماضية.

ورغم هذه الملايير من الدولارات فإني أؤكد لكم هنا أنه ليس لنا مع صندوق النقد الدولي ولا دولار واحد سمجناه، لم نسحب ولا دولار، هذه عملية ومنتوج يمكن أن يحمي بلادنا إذا كانت هناك صدمة خارجية تؤثر على مخزوننا من العملة الصعبة، وقد لاقى الحمد لله نجاحا كبيرا.

ونحن على يقين، بأنه بعد تعيين الحكومة من طرف صاحب الجلالة حفظه الله، وحصولها على ثقة مؤسستكم الموقرة، سيكون له الوقع الإيجابي في مواصلة ودعم الثقة التي تحظى بها بلادنا لدى المؤسسات الدولية، في ظل التأكيد الأخير لمؤسسات التنقيط "Fitch" و "Standard and Poor's" على التصنيف السيادي لبلادنا والذي لا زال في درجة الاستثمار (InvestmentGrade).

كما أن الحكومة عازمة على جعل هذه الولاية منطلقا لإعادة صياغة التراتبية داخل بنية الناتج الداخلي الخام ببلادنا، من خلال إعطاء الأولوية للأنشطة والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية والمحدثة لفرص الشغل المنتج، ويأتي على رأس الأولويات تحقيق الأهداف المسطرة لمخطط التسريع الصناعي على مستوى إحداث فرص الشغل وعلى مستوى تقليص العجز التجاري وتحسين إسهام القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، وإدماج القطاع غير المهيكل، هذا فضلا على مواصلة تنزيل مخطط المغرب الأخضر عبر تعزيز استدامة الفلاحة التضامنية وإعطاء الأولوية لتحسين الإنتاجية واثمين المردود الفلاحي وتحفيز الصناعات الغذائية وتعزيز الصادرات الفلاحية والمنتجات الفلاحية.

وأود هنا أن أذكر الإخوة والأخوات السادة البرلمانيين، أنه تم في المعرض الفلاحي الناجح بمكناس التوقيع على عقدة برنامج يتعلق بخلق منظومة صناعية حول الصناعات الغذائية، سوف يكون لها الأثر الكبير إن شاء الله في توزيع عرض صادراتنا من المنتجات الفلاحية المصنعة وتقوية القيمة المضافة للمنتجات الفلاحية.

كما ستعطي الأولوية لتسريع تنفيذ إستراتيجية 2020 للسياحة، وإستراتيجية المغرب الرقمي 2020 وتطوير الخدمات ذات القيمة المضافة العالية، كما ستركز الحكومة اهتماما على دعم المقاولات وتحفيز الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الوطني بشكل عام من خلال تمكين المغرب من ولوج نادي الاقتصاديات الخمسين الأوائل على مستوى مناخ الأعمال، والتفعيل السريع لمخطط الاستثمار خاصة عبر اعتماد ميثاق جديد للاستثمار وتسريع دمج الهيئات المكلفة بدعم وتشجيع الاستثمار والتصدير والترويج وتعميم

تناسب بنية ناتجنا الداخلي الخام مع شروط الانتقاء للاقتصاديات الصاعدة؟ ثانيا، هل هذا يعني أن نموذجنا في حاجة إلى إعادة صياغة التراتبية داخل بنية الناتج الداخلي الخام؟ ثالثا، كيف السبيل إلى بناء الانسجام ما بين الطموح التنموي في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية وبين تنشئة الإنسان المغربي بما يمكنه من تملك المشروع التنموي والاستفادة من نتائجه بصفة عادلة؟ رابعا، كيف السبيل إلى تثبيت الأولويات وتوجيه مجهودنا الفكري والمادي إلى تحقيقها في حدود إمكانياتنا المتاحة وعدم تشتيت الجهد فيما عدا ذلك؟

السيدات والسادة،

لقد حرصت الحكومة بكل مكوناتها وفقا لتعاقد واضح توّطره خمس مرتكزات على وضع برنامج يستجيب لهذه الرهانات والتساؤلات، من خلال التركيز على تحسين المكتسبات التي حققتها بلادنا، وترجمة التوجيهات الملكية السامية إلى إجراءات ملموسة وإلى برامج عملية تتوخى دعم معالم بناء نموذج تنموي قوي يفتح آفاق مستقبل مشرق لوطنا، ولانتظارات مواطنينا، ويستجيب لتطلعات عاهلنا المفدى بتبوي بلادنا المكانة التي تستحقها بين البلدان الصاعدة.

فبعد إبرازه لثوابت بلادنا ببعدها الديني والمؤسسي والوطني وفي مقدمتها الدفاع عن قضية الوحدة الترابية للمملكة، وضرورة مواصلة اليقظة والتعبئة الجماعية من أجل استباق مناورات الخصوم التي تستهدف وحدتنا الترابية، حدد البرنامج الحكومي كما تم تقديمه خمس محاور ستؤطر عمل الحكومة خلال الخمس السنوات القادمة. محاور تتراوح بين دعم الخيار الديمقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون وترسيخ الهوية المتقدمة وتعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة وتطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة وتعزيز التنمية البشرية والتأسك الاجتماعي والجمالي، والعمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياها العادلة في العالم.

الحكومة في إطار استحضار مبادئ الانسجام في العمل والشفافية والنجاحة في الإنجاز، والتضامن في المسؤولية والتشاور مع أحزاب المعارضة وكل الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وفعاليات المجتمع المدني، عازمة على تنزيل برنامجها الذي هو في نفس الوقت طموح وواقعي ويصبو إلى إعادة الثقة للمواطن أولا ولكل الفاعلين بما في ذلك النقابات والمقاولين المغاربة من صناع، وتجار، وفلاحين، وحرفيين، وأصحاب المهن الحرة، والصناع التقليديين والمستثمرين في قطاع الخدمات والمقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا من أجل أن نخرط جميعا كل في موقعه وكل من موقعه من أجل بناء مغرب الغد، مغرب يوفر فرص الشغل لشبابه ويضمن سبل العيش الكريم لكل مواطنيه بكل فئاتهم ومناطقهم.

والحكومة حريصة كذلك على توطيد ثقة الشركاء الأجانب والمستثمرين في الاقتصاد الوطني، فهذه الثقة هي التي جعلت بلادنا ترم 3 اتفاقيات مع

دينامية النمو بين الجهات من خلال إطلاق مخططات التنمية الجهوية، وتفعيل آليات توزيع الموارد المالية الهامة التي تحول للجهات، والتي ستبلغ 10 ملايين درهم في أفق 2021، هذا فضلا على جعل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية نموذجا للارتقاء والتطور لباقي الجهات.

وإذا كان النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية مثلا متميزا لتفعيل الالتقائية والعمل المتكامل بين كل مكونات الدولة المركزية والجهات من أجل نمو جموي متوازن، فإن تنزيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي والمناطق البعيدة والنائية والذي سيخصص له 50 مليار درهم يشكل منطلقا لإرساء وتوطيد التقائية وتكامل السياسات الاجتماعية العمومية، سيرا على درب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ولعل من أهم الأولويات هي وضع قاعدة معطيات موحدة تمكن من رصد الفئات الفقيرة والهشة، يهدف ضمان أو يهدف ضمان استهدافها بشكل أكثر عدلا وفعالية.

#### السيدات والسادة،

يرتبط تحقيق النمو الاقتصادي الذي نصبو إليه ارتباطا وثيقا بمدى اندماج بلادنا في محيطها الجهوي القاري والدولي، وفي هذا الإطار الحكومة حريصة على تنفيذ الرؤية الاستراتيجية لجلالة الملك في هذا المجال والتي تأتي لتهدف إلى تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب، والدفاع عن مصالحه العليا، وتوطيد موقعه كفاعل إقليمي على المستوى الإفريقي والمتوسطي والعربي والإسلامي، وتحسين مصالحه الاستراتيجية، وتنوع شركائه واستثمار تطور نموذجنا الديمقراطي والتنموي من أجل تعزيز صورة بلادنا ومكانته على الساحة الدولية، والدفاع عن المصالح العليا وقضاياها العادلة وفي مقدمتها المقترح الجدي وذو المصادقية الدولية المتعلق بالحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية. وتتجسد أولى الأولويات في تفعيل السياسة الإفريقية للمغرب التي أسس لها جلالة الملك حفظه الله من خلال تكثيف الزيارات لمختلف جهات ومناطق القارة الإفريقية، إذ شملت الزيارات الملكية أكثر من 50 زيارة لأكثر من 30 بلد، والتوقيع منذ سنة 2000 على أكثر من 1000 اتفاقية همت مختلف مجالات التعاون والتي توجت بعودة بلادنا المضفرة إلى منظمة الوحدة الإفريقية.

وفي هذا الإطار ستعمل الحكومة على تجسيد الرؤية الملكية السامية التي تضمنها خطاب جلالتة في دكار بمناسبة الذكرى 42 للمسيرة الخضراء من خلال نهج سياسة شاملة ومتكاملة اتجاه إفريقيا والنظر إليها كمجموعة لا تنحصر في فضاء إقليمي محدد أو مجال ثقافي أو لغوي بعينه، سياسة متعددة الأبعاد، مفتوحة على كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والدينية والأمنية، وترتكز على تعزيز العلاقات مع كل دول ومناطق القارة، سواء على الصعيد الثنائي على مستوى المؤسسات القارية وعلى رأسها الإتحاد الإفريقي والتجمعات الإقليمية وخصوصا المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية CEDEAO.

النظم الصناعية *les éco-systèmes* وتعزيز معدل الإدماج المحلي والاستخدام الأمثل لرافعة الموازنة الصناعية ودعم للمقاولة الوطنية وتملكها للخبرة والتكنولوجية.

وباعتبار الاستثمار العمومي رافعة للاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي بشكل عام من خلال تمويل البنيات التحتية والأوراش الكبرى والإستراتيجيات القطاعية، ستعمل الحكومة على تنزيل مقاربة جديدة تروم الرفع من فعالية هذه الاستثمارات، الاستثمارات العمومية ودورها في خلق الثروة وفرص الشغل، وتحسين أثرها المباشر على مستوى عيش المواطنين. وتتبنى هذه المقاربة على وضع معايير مضبوطة وموحدة لانتقاء المشاريع الاستثمارية وترتيبها وتبنيها وتقييم آثارها، وترتبط هذه المعايير أساسا بضرورة توفر هاذ المشاريع على دراسة قبلية تحدد بشكل علمي ودقيق مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية وكلفتها ومدة إنجازها وآليات تمويلها، كما ترتبط بمدى انسجام هاذ المشاريع مع الإستراتيجيات القطاعية وتوفرها على آليات وهياكل التتبع وتقييم الإنتاج أو الإنجاز. لأن من بين التساؤلات التي تطرح عند مناقشة كل مشاريع قانون المالية هو ربط بين الجهود الكبير الذي تقوم به بلادنا في إطار الاستثمارات العمومية وآثار هذه الاستثمارات على نسبة النمو وعلى قطاع التشغيل، لأن طبعنا الهدف من كل هذه الاستثمارات هو توفير البنية التحتية لبلادنا، ولكن أيضا أن يكون له آثار مباشر على التشغيل.

ومن هاذ المنطلق، هنا سوف نقوم بإعداد آليات جديدة للربط بين هذه الاستثمارات وبين محارمها أو آثارها على التشغيل وعلى نسبة النمو، ولعل الهدف الأساسي من هذه التدابير التي تمه الاستثمار بشقه العام والخاص هو ضمان نسب نمو عالية ومستدامة، تمكن من حجمة من خلق فرص الشغل ومن حجمة أخرى من تقليص التفاوتات في التوزيع بين فئات المجتمع وجمعات المملكة.

إشكالية التشغيل ليست مرتبطة فقط بتوفير الطلب، بل هي مرتبطة أيضا بتدبير العرض من خلال ربطها بإصلاح منظومة التربية والتكوين ومحو الأمية، وتقييم ومراجعة كل برامج إنعاش الشغل، وآليات الوساطة وتدبير تعزيز القابلية للتشغيل. ولعل من أهم التدابير الناجحة التي ستعمل الحكومة على مواصلة تفعيلها وتعميمها على كل مناطق المغرب بما فيها العالم القروي، هي تعميم برامج التشغيل الذاتي الذي يهدف مواكبة انتقال مائة ألف مقاول ذاتي للقطاع المهيكّل كما جاء في البرنامج الحكومي، وأخبركم أن هذه المبادرة والتي انطلقت منذ أقل من سنة قد وصلنا إلى تسجيل 51 ألف و573 طلب لمقاول ذاتي، معناه أن هذا الهدف الذي سطرناه ديال مائة ألف مقاول ذاتي في نهاية الولاية إن شاء الله سوف يكون في متناولنا.

كما أن تعزيز دور الجهات والجماعات الترابية بشكل عام في دعم التشغيل سيغطي دينامية أكثر للإستراتيجية التي تعترم الحكومة تنزيلها في هذا المجال، وتشمل هذه الدينامية بما لا شك فيه تحقيق التوازن على مستوى

تحقيق نسبة النمو الناتج الداخلي الخام لهذه السنة ب 4.5%، بما في ذلك نسبة النمو للقطاعات الغير فلاحية في حدود 3.5%؛ تقليص عجز الميزانية إلى 3% من الناتج الداخلي الخام؛ التحكم في التضخم في حدود 1.7%.

وبالنظر للتطورات التي عرفتها الظرفية الدولية والوطنية منذ إعداد هذا المشروع، فمن المتوقع أن تتم مراجعة بعض هذه الفرضيات في متوسط السنة، وخاصة نسبة النمو التي تشير كل التوقعات إلى إمكانية مراجعتها إلى الأعلى.

أما أهم التدابير المقترحة في هذا المشروع: فيمكن تلخيصها كما يلي:  
أولاً: توطيد دينامية الاستثمار العمومي من خلال تخصيص 190 مليار درهم، التي هي استثمارات عمومية بما في ذلك استثمارات الميزانية والمؤسسات العامة أو العمومية والجماعات المحلية من أجل مواصلة إنجاز الأوراش الكبرى للبنية التحتية وتفعيل الإستراتيجيات القطاعية.

ثانياً: دعم الاستثمار الخاص من خلال تفعيل مخطط إصلاح الاستثمار، الذي تم تقديم خطوطه العريضة بين يدي جلالة الملك حفظه الله، وخاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة هيئات النهوض بالاستثمار، وإقرار تدابير تحفيزية لدعم مستثمرين والشركات المصدرة، خاصة عبر تمكين الشركات الصناعية الحديثة النشأة من إعفاء ضريبي كلي من الضريبة على الشركات لمدة خمس سنوات، هذا إجراء مهم لتطوير الاستثمارات في القطاع الصناعي؛

توسيع نطاق الامتيازات الممنوحة للمصدرين، كي يشمل أيضاً المقاولات المصدرة بصفة غير مباشرة، *Le statut d'exportateur indirect*، وهذا كان أيضاً من المطالب القديمة للقطاع الخاص؛

مواصلة تحديث القطاع المالي، عبر تنويع الأدوات والأسواق المالية المتاحة للمستثمرين والمقاولات، من خلال إقرار مجموعة من التدابير الجبائية والتشجيعية، لتشجيع الجبائية التحفيزية لتشجيع اللجوء إلى عمليات التسييد وتعبئة الادخار الطويل الأمد عبر هيئات التوظيف الجماعي العقاري، وهذه من الأدوات الجديدة والتي صادقنا على مشروع القانون المتعلقة بها، والذي طبعاً في إطار مشروع القانون المالية الذي بين يديكم، سوف يتم إعداد الإطار الجبائي لتشجيع هاذ النوع من الأدوات؛

دعم التشغيل من خلال إحداث 23768 منصب مالي، تضاف إليها 11 ألف منصب تم إحداثها لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، أي ما مجموعه 34700 منصب، في إطار هاذ 11 ألف تمت في إطار عملية توظيف أطر التدريس بموجبه عقود، وذلك لتجاوز الاكتظاظ بالمؤسسات التعليمية تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية، للإشارة فقد أسفرت هذه العملية ذات الوقع الهام بالنسبة لتحسين ظروف تدرس أبناء المغاربة على توظيف 10929، يعني تقريبا داك 11 ألف كلها، 11 ألف مدرس متعاقد يمارسون مهامهم الآن في مختلف المدارس الموزعة على التراب الوطني، علماً

كما ستحرص الحكومة على تتبع المشاريع والاتفاقيات الموقعة، وإقرار خطة متكاملة تستند إلى برنامج واضح وأولويات متعددة محددة لضمان مواكبة القطاعات الوزارية للسياسة الإفريقية.

السيدات والسادة،

لقد كان هذا تذكيراً مقتضباً بأهم التزامات التي قدمها بتفصيل السيد رئيس الحكومة في إطار البرنامج الحكومي الذي صادقتم عليه، والذي تعترز الحكومة عبر تفعيله بلوغ نسب عالية من النمو، تمكن من استيعاب الطلب المتزايد على الشغل، موازاة مع تعزيز التنمية البشرية وتقوية التماسك الاجتماعي والمجالي، وبطبيعة الحال يشكل مشروع قانون المالي للإطار الموضوعي لوضع هذه الالتزامات موضع التنفيذ العملي، إن كانت الخطوط العريضة للبرنامج الحكومة تغطي الفترة النيابية، فإن مشروع قانون المالية هو أول منفذ نحو الإنجاز العملي، باعتباره أحد الأدوات الأساسية المهيكلة للعمل الحكومي وتزليل برنامج الحكومة، وباعتباره كذلك أداة مالية وقانونية مصاحبة للإصلاحات المنتهجة في كل الميادين.

ومن هذا المنطلق، وفي إطار احترام مقتضيات الدستور والقانون التنظيمي لقانون المالية قد حرصنا على التقديم الفوري لمشروع قانون المالية سنة 2017، التي توجد أغلب مضامينه قيد التنفيذ بموجب المرسومين الذي سبق وأن أشرت إليهما، وذلك حتى تتمكن من إعداد وتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2018 الذي سيكون المنطلق الفعلي لتزليل البرنامج الحكومي.

كما أكدت على ذلك، فهذا المشروع المعروض على أنظاركم يشكل حلقة وصل بين ما تم إطلاقه من مشاريع وبرامج وإصلاحات خلال الولاية السابقة، وبين ما تعترز تفعيله هذه الحكومة في إطار البرنامج الذي صادقتم عليه، مع ما تقتضيه هذه المرحلة من تسريع ونجاعة وتنسيق أكثر في تدبير الأولويات التي ينتظر الرأي العام تفعيلها بشكل أكبر وبويرة أسرع، مع مواصلة نفس الإصلاح والبرامج والأوراش الإصلاحية المنطلقة أو المفتوحة.

السيدات والسادة،

يستند المشروع المعروض على أنظاركم على أربع مرتكزات أساسية:

أولاً: تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني عبر التركيز على التصنيع والتصدير؛

ثانياً: تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الخاص؛

ثالثاً: تأهيل الرأس المال البشري؛

رابعاً: تعزيز آليات الحكامة المؤسسية؛

وهي كلها مرتكزات تتقاطع مع مضامين البرنامج الحكومي، وتؤسس لانتقال سريع لبلورة أهدافه.

ويستند هذا المشروع إلى الفرضيات التالية التي تم تحديدها وفقاً للسياقين الدولي والوطني الذي ميز فترة إعدادها في السنة أو أواخر السنة الفارطة؛

ليتم إيداعه بمجلس النواب بتاريخ 6 أكتوبر 2016 أي قبل الأجل الذي حددته المادة 48 من القانون التنظيمي لقانون المالية في 20 أكتوبر.

ونظرا لنفس الظرفية السياسية المتمثلة في تدير نتائج الانتخابات والمشاورات المرتبطة بتشكيل الحكومة لم يتم التصويت عليه من طرف البرلمان قبل آخر السنة، مما استدعى كما ذكرت فتح المرسومين الذي ذكرتهما آنفا.

وأخذا بعين الاعتبار لكل هاذ المعطيات قد أثرنا مباشرة بعد حصول الحكومة على الثقة من طرف مؤسستكم الموقرة تقديم هذا المشروع بسرعة وفي صيغته الحالية، حرصا منا على تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي من جهة، ومن جهة أخرى يقينا منا بأنه يشكل حلقة وصل مع مضامين البرنامج الحكومي الذي سيتم بدء تنزيهه فعليا في إطار مشروع قانون المالية للسنة القادمة، والذي سنبدأ في الإعداد والتحضير ابتداء من الأسابيع القليلة القادمة إن شاء الله.

ولابد من التأكيد بأن تحقيق ما نصبوا إليه جميعا من تطور وازدهار لبلادنا من خلال توطيد أسس نموذج تنموي، يؤهلها لولوج نادي الاقتصادات الصاعدة، لن يتأتى إلا بالتعبئة الجماعية والخبرات النامة للمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع المدني وعموم المواطنين من أجل إنجاح الإصلاحات وكل التدابير التي يتضمنها المشروع الحكومي، فتاريخ بلادنا القريب والبعيد يعلمنا أن الذكاء المغربي الجماعي شكل قوة الدفع الكبرى التي جعلت هذه البلاد منارة حضارية استثنائية في هذه المنطقة من العالم وغرست عميقا جذور الدولة المغربية في التاريخ والجغرافية معا، وهو نفس الذكاء المغربي الذي يجعل هذه البلاد محصنة ومحفوظة بإذن الله من كيد الكائدين ومن حسد الحاسدين، وهو في نهاية نفس الذكاء المغربي الذي سيمكننا من تحقيق الانتقال النوعي للنموذج التنموي المغربي، بما يضمن تحقيق سبل الرخاء والاستقرار لوطننا ومواطنينا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

شكرا على إصغانتكم، وسأبقى رهن إشارتكم طوال مسار مناقشات ومداولات هذا المشروع، لإدخال كل التعديلات اللازمة من أجل ملاءمته مع الهيكلية الجديدة للحكومة والمستجدات الوطنية والظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية، "إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا" صدق الله العظيم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.

**السيد الرئيس:**

شكرا للسيد الوزير، شكرا لكم جميعا،  
رفعت الجلسة.

أن الكلفة الإجمالية لهذه العملية بلغت مليار درهم تضاف إلى ميزانية قطاع التعليم.

كما يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2017 مجموعة من التدابير الأخرى التي تم دعم التشغيل، تمثل في إقرار الإعفاء الدائم من الضريبة على الدخل، بالنسبة لمنحة التدبير في حدود 6 آلاف درهم؛  
دعم دينامية نظام المقاول الذاتي؛

تفعيل صندوق تشجيع خلق ومواكبة المقاولات المبتدئة والمشاريع المبتكرة، "Start-up" بتخصيص 500 مليون درهم، وهذا من بين أيضا البرامج الهامة جدا والتي ينتظرها شبابنا ذوي الإبداع من أجل طبعا الاستفادة منها وتركيز أو تثبيت هذاك اقتصاد المعرفة والاقتصاد المبتكر.

يضاف إلى كل هذه التدابير الشروع في تفعيل برنامج التأهيل المجالي للعالم القروي والمناطق الجبلية والمناطق البعيدة والمعزولة، وذلك عبر أجراء مخطط العمل المندمج الذي تم إعداده وفقا للتوجيهات الملكية السامية؛

- مواصلة تفعيل الجهوية خاصة عبر تقوية الموارد المالية للجهات من خلال رفع حصتها من موارد الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل من 2 إلى 3% تضاف إليها اعتمادات مالية من الميزانية العامة تقدر بمليارين من الدراهم، أي ما مجموعه 5.2 مليار درهم يتم تحويلها للجهات، لتمكينها من ممارسة اختصاصاتها وأداء الدور المنوط بها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

- رصد الإعتمادات الضرورية لمواصلة تفعيل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية للمملكة الذي يهدف إلى إحداث دينامية جديدة للنمو بهذه الأقاليم، تمكن من خلق ثروة وفرص الشغل وضمان التنمية البشرية الشاملة والتبئية الترابية المستدامة؛

- تخصيص الإعتمادات والمناصب المالية الضرورية لتمكين الإدارة الأمنية من أداء مهامها على الوجه المطلوب ومواصلة فاعليتها في حماية أمن المواطنين والوطن ضد كل مظاهر الإجرام والتطرف، وذلك تنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية بمناسبة خطاب العرش.

وبهذه المناسبة لابد من التنويه بيقظة وتعبئة كل القوى الأمنية وتدخلاتها الإستباقية في مواجهة خلايا التطرف والإرهاب وتفانيها في توفير الأمن للوطن والمواطنين.

**السيدات والسادة،**

تلكم كانت أهم تدابير مشروع قانون المالية لسنة 2017 المعروض على أظنكم، وكما قلت لابد من التذكير بأن هذا المشروع قد تم إعداده في سياق خاص تزامن مع تنظيم انتخابات تشريعية وما ترتب على ذلك من ضرورة التحضير المبكر، حيث تمت المصادقة على التوجيهات العامة لهذا المشروع بالمجلس الوزاري اللي ترأسه جلالة الملك حفظه الله بتاريخ 26 سبتمبر 2016 وتمت المصادقة عليها بمجلس الحكومة بتاريخ 4 أكتوبر 2016